ورقة بحثية اقتصادية

مركز البحر الأحمر
للدراسات السياسية والأمنية
Red sea center
for political and security studies

التداعيات الاقتصادية لتصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية

الفرص والتحديات أمام الحكومة الشرعية

وحيد الفودعي

مارس/آذار 2025

@Red_sea_center
redseacenter-rsc.org
redseacenter.org@gmail.com

مركز البحر الأحمر للدراسات السياسية والأمنية

مركز دراسات وأبحاث مستقل، مرخص رسمياً. يهتم بالقضايا السياسية والأمنية والاستراتيجية، والإنتاج المعرفي من خلال الدراسات والأبحاث والأوراق والتقارير العلمية، والأنشطة والفعاليات والبرامج، وكل الوسائل المناسبة، وفق أهداف وقيم ورؤية واضحة، ذات أبعاد وطنية عربية، المركز غير مرتبط بأي أيدلوجيا.

يهدف المركز المشاركة الفاعلة في التنمية السياسية، وصناعة الوعي، وترشيد صناعة القرار، وتشكيل حضور موثر وفعال في المشهد السياسي اليمني والإقليمي، وفتح آفاق للحوار، وتعزيز السلام والأمن في اليمن والمنطقة.

وكذلك المساهمة في إيجاد المعالجات والحلول للقضايا ذات الأولوية الوطنية والإقليمية، بما يعزز روابط الإخاء والهوية، والتاريخ والمصير المشترك.

@Red_sea_center
redseacenter-rsc.org
redseacenter.org@gmail.com

مركز البحر الأحمر
للدراسات السياسية والأمنية
Red sea center
for political and security studies

التداعيات الاقتصادية لتصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية

الفرص والتحديات أمام الحكومة الشرعية

وحيد عبدالكريم الفودعي *

* باحث وخبير اقتصادي لدى مركز البحر الأحمر للدراسات السياسية والأمنية

ورقة بحثية اقتصادية

مارس/ آذار 2025

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل تأثير تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة، واستكشاف الفرص الاقتصادية المتاحة للحكومة الشرعية، والتحديات المحتملة التي قد تعيق تحقيق الاستفادة الكاملة من هذا القرار، إضافةً إلى تقديم توصيات استراتيجية لمعالجة هذه التحديات وتعزيز المكاسب الاقتصادية.

استعرض التحليل تأثيرات القرار من الناحية الاقتصادية، إذ تُظهر النتائج أن العقوبات المفروضة ستؤدي إلى تقليص مصادر التمويل الأساسية للحوثيين، مثل التحويلات المالية الخارجية، والتجارة غير المشروعة، والتهريب، إضافة إلى عزلهم عن النظام المصرفي الدولي، ومع ذلك، فإن نجاح هذه الإجراءات في إضعاف الحوثيين اقتصاديًا يتوقف على مدى قدرة الحكومة الشرعية على استغلال القرار لتعزيز سيطرتها على النظام المالي، وفرض رقابة صارمة على التدفقات النقدية، وتنظيم التجارة عبر المنافذ الرسمية.

كما تناول التحليل التحديات التي قد تواجه الحكومة في استثمار القرار، ومن أبرزها قدرة الحوثيين على التحايل على العقوبات، واستغلال التراخيص الإنسانية الممنوحة، واستمرار المخاطر الأمنية، إضافةً إلى ضعف القدرات المؤسسية للحكومة الشرعية، وغياب استراتيجية حكومية متماسكة للاستفادة من العقوبات، وتشير النتائج إلى أن هذه العوامل قد تؤدي إلى إضعاف التأثير المتوقع للعقوبات في حال لم يتم معالجتها بآليات تنفيذية فعالة.

خلصت الورقة أيضًا إلى أن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية يمثل فرصة استراتيجية للحكومة الشرعية لتعزيز سيطرتها الاقتصادية، لكنه في الوقت ذاته يفرض تحديات معقدة تتطلب استجابة شاملة تعتمد على التنسيق بين المؤسسات الحكومية، والدعم الدولي،

وتعزيز الاستقرار الأمني لضمان استدامة التأثير الإيجابي للعقوبات، نجاح الحكومة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات سيكون عاملًا حاسمًا في إعادة ترتيب المشهد الاقتصادي في اليمن، وتقليص نفوذ الحوثيين المالي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة.

ولضمان تحقيق الاستفادة القصوى من هذا التصنيف، قدمت الورقة مجموعة من التوصيات التي تتضمن تعزيز الرقابة على القطاع المالي لمنع الحوثيين من استغلال قنوات غير رسمية، واستثمار العقوبات لجذب الاستثمارات الدولية، وتعزيز السيطرة على المنافذ الجمركية والموانئ، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتطوير استراتيجية حكومية متكاملة تضمن التنسيق بين مختلف المؤسسات المالية والاقتصادية، وأوصى التقرير أيضًا بتكثيف الجهود الدبلوماسية لضمان استمرار دعم المجتمع الدولي للعقوبات، ومنع أي محاولات لتخفيفها تحت ضغوط سياسية أو إنسانية.

مقدمة:

في 4 مارس 2025(1)، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية أجنبية، لتصبح هذه الخطوة نقطة تحول جديدة في مسار الأزمة اليمنية، إذ دخل القرار حيز التنفيذ بعد أن كان قد صدر لأول مرة في 22 يناير 2025 خلال إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وهذا التصنيف جاء نتيجة التصعيد المتزايد من قبل الحوثيين، والتهديد المباشر الذي تشكله الجماعة على استقرار المنطقة والأمن الدولي، خصوصًا بعد استهدافها للسفن التجارية في البحر الأحمر والممرات المائية الحيوية، إلى جانب هجماتها المستمرة على القوات الأمريكية وشركائها الإقليميين، وعلى إثر هذا القرار، فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات على عدد من القيادات البارزة في الجماعة، بينهم مهدي المشاط، رئيس ما يسمى بالمجلس السياسي الأعلى، ومحمد عبد السلام فليتة، الناطق الرسمي للجماعة، نظرًا لدورهم في قيادة وتوجيه الأنشطة الإرهابية والسياسية والعسكرية للحوثيين(2).

هذا التصنيف يحمل في طياته أبعادًا متعددة تتجاوز الجوانب العسكرية والأمنية، إذ يشكل فرصة حقيقية للحكومة الشرعية لإعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية واستغلال القرار لكبح نفوذ الحوثيين المالي، وتجفيف مصادر تمويلهم غير المشروعة، وتعزيز سيطرتها على الموارد الوطنية فمع دخول التصنيف حيز التنفيذ، يمكن للحكومة اليمنية التحرك على عدة مستويات لضمان تحويل التحديات التي يفرضها القرار إلى فرص تعزز من موقعها السياسي والاقتصادي، وتعيد توجيه المساعدات الدولية عبر القنوات الرسمية، وتقلل من قدرة الحوثيين على استغلال النظام المالي الدولي لصالح مشاريعهم الحربية.

في هذا السياق، تسعى هذه الورقة الموقف إلى تحليل التأثيرات الاقتصادية المباشرة

وغير المباشرة لتصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، وتحديد الفرص المتاحة أمام الحكومة الشرعية لاستثمار القرار لصالحها، إلى جانب استعراض التحديات التي قد تنشأ عن ذلك، وطرح توصيات عملية تضمن توظيف هذا التصنيف بالشكل الأمثل، من خلال تقييم تداعيات القرار على التجارة، والقطاع المصرفي، والتحويلات المالية، والموارد الاقتصادية، ستوفر هذه الورقة رؤية واضحة للحكومة حول المسارات الممكنة لتعزيز الاقتصاد الوطني في ظل هذا التطور، مع التركيز على تحقيق أقصى فائدة ممكنة من العزلة الاقتصادية التي سيواجهها الحوثيون.

أولا: التأثيرات الاقتصادية المباشرة للتصنيف

يُعد الاقتصاد أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الجماعات المسلحة لضمان استمراريتها وتعزيز نفوذها، إذ لا يقتصر تأثير الصراعات على الجوانب العسكرية فحسب، بل يمتد ليشمل الأنشطة الاقتصادية والمالية التي تمثل العصب الأساسي للحروب طويلة الأمد، وفي هذا السياق، تتأثر الاقتصادات الوطنية بشكل كبير بوجود كيانات غير شرعية تسعى إلى استغلال الموارد المحلية والأنظمة المالية لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية، وعندما تُفرض قيود دولية على هذه الجماعات، تتغير معادلات التمويل والتجارة، مما يفرض تحديات جديدة، لكنه في الوقت ذاته يخلق فرصًا يمكن للسلطات الرسمية الاستفادة منها لتعزيز سيطرتها الاقتصادية وإعادة توجيه الموارد بما يخدم استقرار الدولة.

وفيما يلي نستعرض أهم التأثيرات المباشرة للتصنيف:

1. قيود التحويلات المالية:

يعد النظام المالي العالمي أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدول والمنظمات لمكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة، إذ تعتمد هذه الجماعات بشكل رئيسي على تدفق الأموال عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية لتمويل أنشطتها، سواء من خلال تحويلات مباشرة، أو شبكات مالية موازية تستغل الثغرات في الأنظمة المصرفية، ومع تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، تفرض الولايات المتحدة قيودًا صارمة على أي تعاملات مالية تشمل الجماعة أو الأفراد والكيانات المرتبطة بها، مما يؤدي إلى عزلهم عن النظام المصرفي الدولي وتجميد أرصدتهم المحتملة في الخارج، إضافة إلى منع أي تحويلات دولية قد تصل إليهم عبر المؤسسات المالية.

تتمثل أبرز التداعيات المالية لهذا التصنيف في إخضاع أي معاملات تتعلق بالحوثيين لرقابة صارمة من قبل البنوك الدولية، التي تتجنب التعامل مع أي كيان مُدرج ضمن قوائم الإرهاب خوفًا من العقوبات الأمريكية، ونتيجة لذلك، ستواجه الجماعة صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل من مصادر خارجية، سواء عبر التبرعات أو الدعم المباشر من بعض الجهات أو الأفراد المتعاطفين معها، إذ ستُعتبر أي محاولة لنقل أموال إلى مناطق سيطرة

الحوثيين خرقًا للقوانين الأمريكية والدولية، مما قد يؤدي إلى ملاحقات قضائية وعقوبات على الجهات المتورطة.

إضافة إلى ذلك، فإن البنوك المحلية التي تعمل في اليمن، خصوصًا تلك التي لا تزال تحتفظ بروابط مع النظام المالي العالمي، ستجد نفسها مجبرة على الامتثال لهذه الإجراءات، مما يضعف قدرة الحوثيين على استخدام المؤسسات المصرفية المحلية لتسيير عملياتهم المالية، وفي حال فرض مزيد من الرقابة على عمليات التحويل، قد يتجه الحوثيون نحو القنوات غير الرسمية مثل السوق السوداء وشبكات الصرافة غير النظامية، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة مخاطر فقدان السيطرة على التدفقات المالية وارتفاع تكاليف المعاملات، مما يجعل استدامة عملياتهم المالية أكثر صعوبة.

ومن الناحية الاقتصادية العامة، فإن هذه القيود تعني أن الأموال التي كانت تتدفق إلى الحوثيين عبر القنوات الرسمية قد يتم إعادة توجيهها نحو الحكومة الشرعية، شريطة أن تتخذ إجراءات واضحة وشفافة لإدارة التدفقات المالية، وبما أن المجتمع الدولي يسعى لضمان عدم تضرر المواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، فإن الحكومة الشرعية تستطيع استغلال هذه الفرصة لتعزيز قنوات التحويل الرسمية، وإثبات قدرتها على إدارة النظام المالي بشكل أكثر كفاءة، مما قد يسهم في إعادة بناء الثقة بالنظام المصرفي الرسمي.

بناءً على ما سبق، فإن القيود المفروضة على التحويلات المالية تمثل تحديًا جوهريًا للحوثيين، لكنها توفر في الوقت ذاته فرصة للحكومة الشرعية للحد من نفوذ الجماعة المالي، واستعادة السيطرة على التدفقات النقدية، وتعزيز دور المؤسسات المالية الرسمية، الأمر الذي قد يكون له انعكاسات إيجابية طويلة الأمد على الاستقرار الاقتصادي في اليمن.

2. **تضييق الخناق على التجارة غير المشروعة:**

تُعد التجارة غير المشروعة أحد المصادر الرئيسية لتمويل الحوثيين، إذ تعتمد الجماعة على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية غير القانونية لضمان تدفق الإيرادات بعيدًا عن النظام المالي الرسمي، وتشمل هذه الأنشطة تهريب الوقود، وفرض الضرائب غير القانونية على

التجار والشركات، والتلاعب بالمساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى تشغيل شبكات اقتصادية غير خاضعة لرقابة الدولة، ومع دخول تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية حيز التنفيذ، فإن هذه الأنشطة ستتعرض لضغوط متزايدة، ما سيؤثر بشكل مباشر على قدرة الجماعة على تمويل عملياتها العسكرية والإدارية.

أحد أبرز الجوانب التي ستتأثر بهذا التصنيف هو تهريب الوقود، إذ تعتمد الجماعة على استيراد النفط عبر طرق غير قانونية، ثم بيعه بأسعار مرتفعة في السوق السوداء لتمويل أنشطتها، ومن خلال تشديد العقوبات الدولية وتعزيز المراقبة على خطوط الإمداد، سيتم الحد من قدرة الحوثيين على الوصول إلى الوقود المدعوم أو تهريبه عبر المنافذ البحرية والبرية التي يسيطرون عليها، إضافة إلى ذلك، سيؤدي التضييق على الوسطاء الذين يتعاملون معهم إلى زيادة تكلفة عمليات التهريب، مما يحدّ من الأرباح التي تحققها الجماعة من هذا النشاط.

كما أن فرض قيود على الكيانات التجارية المرتبطة بالحوثيين سيقلل من قدرتهم على استغلال الشركات المحلية والدولية لتمويل عملياتهم، فمع تطبيق التصنيف، ستواجه الشركات التي تتعامل مع الجماعة خطر التعرض لعقوبات أمريكية، مما سيدفع العديد منها إلى قطع علاقاتها التجارية مع الحوثيين، أو البحث عن قنوات أكثر أمانًا للعمل بعيدًا عن نفوذ الجماعة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليص التدفقات المالية التي تحصل عليها الجماعة من عمليات فرض الضرائب والإتاوات على المؤسسات التجارية في المناطق التي تسيطر عليها.

علاوة على ذلك، فإن الجماعة تستغل المساعدات الإنسانية لتحقيق مكاسب اقتصادية، سواء عبر فرض رسوم غير قانونية على منظمات الإغاثة، أو من خلال تحويل المساعدات إلى السوق السوداء وبيعها بأسعار مرتفعة، ومع تشديد القيود على التعاملات المالية والتجارية، سيصبح من الصعب على الحوثيين الاستفادة من هذه الموارد كما في السابق، مما قد يجبر المنظمات الدولية على إعادة النظر في آليات توزيع المساعدات وضمان وصولها عبر القنوات الرسمية التي تديرها الحكومة الشرعية.

بالنظر إلى هذه التأثيرات، فإن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية يفتح الباب أمام الحكومة الشرعية لتعزيز الرقابة على الأنشطة التجارية، والتواصل مع المجتمع الدولي لضمان تنفيذ العقوبات بشكل فعال، ومن خلال التعاون مع القوى الإقليمية والدولية، يمكن للحكومة أن تعمل على استعادة السيطرة على المنافذ الجمركية والحد من استغلال الحوثيين للتجارة غير المشروعة، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف قدرتهم الاقتصادية تدريجيًا، ويمنح الحكومة فرصة لتعزيز سيطرتها على الاقتصاد الوطني.

3. **الحد من قدرة الحوثيين على استغلال المؤسسات المالية:**

يُشكل تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية ضربة قوية لقدرتهم على استخدام المؤسسات المالية سواء المحلية أو الدولية، إذ ستصبح جميع التعاملات المالية المرتبطة بالجماعة أو أفرادها خاضعة لرقابة صارمة من قبل البنوك والمؤسسات المصرفية، مما يحدّ من قدرتهم على إدارة أموالهم وتحصيل الإيرادات عبر النظام المالي الرسمي، وبالنظر إلى أن الجماعة تعتمد بشكل كبير على النظام المصرفي المحلي وشبكات الصرافة لإدارة تدفقاتها النقدية، فإن القيود المفروضة ستؤثر بشكل مباشر على قدرتها على تمويل عملياتها العسكرية والإدارية.

أحد التأثيرات الرئيسية لهذا التصنيف يتمثل في تعطيل وصول الحوثيين إلى الاحتياطات النقدية والعملات الأجنبية، إذ سيتم تجميد أي أرصدة مصرفية مرتبطة بهم في الخارج، ومنع المؤسسات المالية من التعامل معهم، مما يؤدي إلى نقص في السيولة لديهم ويقلل من قدرتهم على دفع رواتب المقاتلين وتمويل الأنشطة العسكرية، وستؤثر هذه القيود على تعاملاتهم مع المنظمات الإنسانية، إذ ستجد وكالات الإغاثة الدولية صعوبة أكبر في تحويل الأموال إلى المناطق التي يسيطرون عليها، ما لم يتم ذلك عبر قنوات رسمية خاضعة للحكومة الشرعية.

على المستوى المحلي، فإن البنوك اليمنية العاملة تحت سيطرة الحوثيين ستواجه تحديات في استمرار عملياتها، نظرًا لأن العقوبات المفروضة قد تدفع البنوك الدولية إلى قطع علاقاتها معها خشية الوقوع تحت طائلة العقوبات الأمريكية، كما أن شركات الصرافة

التي كانت تتعامل مع الجماعة ستتعرض لضغوط متزايدة نتيجة تشديد الرقابة، مما سيحدّ من قدرتها على تحويل الأموال للحوثيين عبر قنوات غير رسمية.

إضافة إلى ذلك، ستواجه الجماعة صعوبة في استخدام النظام المالي للقيام بعمليات غسيل الأموال وتمرير التحويلات المشبوهة، وهو ما يعني أن الحكومة الشرعية يمكنها استغلال هذه القيود لصالحها من خلال تعزيز سيطرتها على المؤسسات المالية الوطنية، وفرض آليات رقابية أكثر صرامة على التحويلات المالية، والتعاون مع البنوك الدولية لضمان توجيه التدفقات النقدية عبر القنوات الرسمية فقط.

في ضوء هذه التطورات، يمكن للحكومة الشرعية أن تعمل على استعادة ثقة المؤسسات المالية الدولية عبر تطبيق معايير الامتثال المالي ومكافحة غسل الأموال، مما سيعزز من موقفها الاقتصادي، ويحدّ من قدرة الحوثيين على إدارة مواردهم المالية، ويدفعهم إلى مواجهة أزمة نقدية خانقة تقلل من قدرتهم على استمرار عملياتهم.

4. **تعزيز الضغط على الواردات والصادرات في مناطق الحوثيين:**

يشكل قطاع الواردات والصادرات ركيزة أساسية للاقتصاد في اليمن، إذ تعتمد الأسواق المحلية في مناطق سيطرة الحوثيين على تدفق السلع المستوردة لتلبية احتياجات المواطنين، بينما تمثل بعض الأنشطة التصديرية مصدرًا مهمًا للإيرادات التي تستخدمها الجماعة في تمويل عملياتها، ومع دخول تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية حيز التنفيذ، فإن الأنشطة التجارية المرتبطة بالمناطق التي يسيطرون عليها ستواجه تحديات متزايدة، مما سيؤثر بشكل مباشر على قدرة الجماعة على التحكم في تدفق السلع وجني الأرباح من الضرائب والرسوم التي تفرضها على عمليات الاستيراد والتصدير.

إحدى النتائج المباشرة لهذا التصنيف هي أن الشركات والموردين الدوليين الذين كانوا يتعاملون مع الحوثيين قد يصبحون أكثر حذرًا، تجنبًا للعقوبات الأمريكية التي قد تفرض على أي جهة تتعامل مع منظمة إرهابية مصنفة، وهذا قد يؤدي إلى عزوف بعض الموردين الرئيسيين عن العمل مع المناطق الخاضعة للجماعة، لا سيما في قطاعات حيوية مثل الغذاء والطاقة والمواد الطبية، كما أن القيود المالية التي تمنع الحوثيين من الوصول إلى

القنوات المصرفية الدولية ستجعل من الصعب عليهم سداد قيمة السلع المستوردة بطرق رسمية، مما قد يجبرهم على اللجوء إلى أساليب بديلة مثل الدفع النقدي عبر وسطاء أو التهريب، وهي طرق غالبًا ما تكون أكثر تكلفة وأقل استدامة.

علاوة على ذلك، فإن تشديد القيود الجمركية والمراقبة الدولية على عمليات التصدير من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون قد يحدّ من قدرتهم على جني الإيرادات من بعض الموارد المحلية، مثل تهريب المنتجات الزراعية أو المعادن التي يتم تصديرها عبر قنوات غير رسمية، وفي المقابل، يمكن للحكومة الشرعية استغلال هذه الفجوة عبر تقديم نفسها كشريك تجاري أكثر استقرارًا وموثوقية للمجتمع الدولي، مما قد يدفع التجار والموردين إلى تحويل عملياتهم التجارية نحو المناطق التي تديرها الحكومة، وهو ما سيساهم في تعزيز الإيرادات الحكومية، وتقليص مصادر تمويل الحوثيين.

كما أن التضييق على الواردات في مناطق الحوثيين سيؤثر بشكل مباشر على الإيرادات التي تحصل عليها الجماعة من خلال فرض الضرائب والإتاوات على السلع الداخلة عبر المنافذ الخاضعة لهم، وهو ما سيضعف قبضتهم الاقتصادية ويقلل من قدرتهم على تمويل المجهود الحربي والإداري، وبذلك، يمثل تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية فرصة للحكومة الشرعية لتعزيز سيطرتها على حركة التجارة الدولية، وزيادة نفوذها الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي في المناطق المحررة، خاصة إذا تم دعم هذه الإجراءات بحملة دبلوماسية مكثفة تضمن تعاون المجتمع الدولي في تطبيق العقوبات بشكل صارم.

5. **الحد من استخدام الحوثيين للعملات الأجنبية وتعزيز قيمة الريال اليمني:**

تعتمد جماعة الحوثي بشكل أساسي على تدفق العملات الأجنبية، لا سيما الدولار الأمريكي والريال السعودي، في تمويل عملياتها العسكرية والإدارية، إذ تُستخدم هذه العملات في تسهيل عمليات الاستيراد، ودفع رواتب عناصر الجماعة، وتمويل شبكاتها المالية في الداخل والخارج، ومع دخول تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية حيز التنفيذ، فإن قدرتهم على الوصول إلى هذه العملات ستنخفض بشكل ملحوظ نتيجة القيود المفروضة على التحويلات المالية والتعاملات المصرفية، مما سيؤثر على استقرارهم المالي، ويفتح

المجال أمام الحكومة الشرعية لاستعادة السيطرة على سوق الصرف وإدارة تدفق النقد الأجنبي بفعالية أكبر.

أحد أهم التداعيات المباشرة لهذا التصنيف هو تراجع مصادر العملات الأجنبية لدى الحوثيين، إذ ستجد الجماعة نفسها في مواجهة صعوبات متزايدة في تلقي الأموال من الخارج أو التعامل مع البنوك وشركات الصرافة التي كانت توفر لهم السيولة النقدية، فمع فرض الرقابة الدولية، ستصبح عمليات تحويل الأموال إلى مناطق سيطرتهم أكثر تعقيدًا، مما سيؤدي إلى نقص في المعروض من الدولار والريال السعودي داخل تلك المناطق، ويضع الجماعة تحت ضغط مالي متزايد.

كما أن هذا التصنيف سيسهم في إضعاف السوق السوداء للعملة، والتي اعتمد عليها الحوثيون لسنوات في تمويل عملياتهم، ومع انخفاض السيولة الأجنبية المتاحة لهم، قد تتراجع قدرتهم على المضاربة بأسعار الصرف، وهو ما من شأنه أن يقلل من التقلبات الحادة في سعر الريال اليمني، خاصة إذا تمكنت الحكومة الشرعية من استغلال هذا الوضع لتعزيز سياساتها النقدية.

وفي هذا السياق، يمكن للحكومة الشرعية أن تستفيد من هذا الوضع من خلال فرض رقابة مشددة على عمليات تحويل الأموال، وتشجيع استخدام القنوات الرسمية لضبط تدفق العملات الأجنبية، وهو ما سيساعد في تحسين استقرار الريال اليمني، كما يمكنها تعزيز دور البنك المركزي اليمني في إدارة سوق الصرف، وضمان أن يتم تداول النقد الأجنبي عبر المؤسسات المالية الرسمية فقط، مما يعزز من الثقة في النظام المالي، ويقلل من الاعتماد على السوق السوداء التي طالما استخدمها الحوثيون لصالحهم.

بناءً على ما سبق، فإن الحد من وصول الحوثيين إلى العملات الأجنبية يمثل أحد أهم التداعيات الاقتصادية لتصنيفهم كمنظمة إرهابية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى شل قدرتهم على تمويل أنشطتهم، ويضعف نفوذهم الاقتصادي بشكل تدريجي، وإذا تمكنت الحكومة الشرعية من إدارة هذه التداعيات بذكاء، فإنها ستتمكن من تعزيز الاستقرار المالي، وتقليل الاعتماد على السوق غير الرسمية، وتحسين قيمة الريال اليمني، مما سيكون له تأثير إيجابي مباشر على الاقتصاد الوطني والمواطنين في المناطق المحررة.

ثانيًا: الفرص الاقتصادية المتاحة للحكومة الشرعية

مع دخول تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية حيز التنفيذ، لا يقتصر تأثير القرار على فرض قيود على الجماعة فحسب، بل يخلق أيضًا فرصًا حقيقية يمكن للحكومة الشرعية الاستفادة منها لتعزيز موقعها الاقتصادي وإعادة توجيه الموارد لصالح الدولة، فالاقتصادات التي تمر بصراعات طويلة غالبًا ما تشهد خللًا في توزيع الموارد، إذ تتمكن القوى غير الشرعية من فرض سيطرتها على جزء كبير من النشاط الاقتصادي، سواء من خلال الضرائب غير القانونية، أو التهريب، أو استغلال مؤسسات الدولة لصالحها، لكن مع فرض العقوبات الدولية وتشديد الرقابة على التحويلات المالية والتعاملات التجارية، تبرز أمام الحكومة الشرعية فرصة تاريخية لإعادة ضبط المشهد الاقتصادي واستعادة زمام المبادرة.

إن استغلال هذا القرار بشكل استراتيجي يتطلب خطوات مدروسة لتعزيز شرعية المؤسسات الاقتصادية، وفرض رقابة أكثر صرامة على المعاملات المالية، والاستفادة من إعادة توجيه المساعدات الدولية عبر القنوات الرسمية للحكومة، مما سيؤدي إلى زيادة الموارد المالية للدولة وتقليل نفوذ الحوثيين الاقتصادي، كما أن تشديد القيود على الجماعة قد يدفع بعض الجهات الفاعلة في القطاع الخاص إلى البحث عن بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا، وهو ما يمنح الحكومة الشرعية فرصة لاستقطاب الشركات والمستثمرين وتعزيز نشاط الأسواق الخاضعة لسيطرتها.

وفيما يلي، نستعرض أبرز الفرص الاقتصادية المتاحة للحكومة الشرعية في ظل تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، وكيف يمكن توظيفها لتعزيز الاقتصاد الوطني وضمان استدامة التأثير الإيجابي لهذا القرار.

1. **تعزيز السيطرة على المنافذ الجمركية والموانئ:**

تمثل المنافذ الجمركية والموانئ واحدة من أهم الموارد الاقتصادية التي يعتمد عليها الحوثيون في تمويل عملياتهم، إذ تفرض الجماعة ضرائب وجمارك مرتفعة على الواردات التي تمر عبر الموانئ التي تسيطر عليها، لا سيما ميناء الحديدة، مما يدر عليها مليارات الريالات سنويًا، ومع تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية، فإن العديد من الشركات والموردين

الدوليين سيواجهون قيودًا صارمة عند التعامل مع المنافذ الخاضعة لسيطرتهم، مما يخلق فرصة حقيقية للحكومة الشرعية لإعادة توجيه النشاط التجاري نحو الموانئ والمنافذ التي تديرها الدولة، وتعزيز عائداتها الجمركية.

يتيح هذا الوضع للحكومة عدة مسارات لتعزيز سيطرتها على التجارة الدولية وضمان تدفق الإيرادات عبر قنواتها الرسمية، أولًا، يمكن للحكومة العمل على تحسين كفاءة وإدارة المنافذ والموانئ الواقعة تحت سيطرتها، مثل ميناء عدن والمكلا، وتقديم حوافز ضريبية ورسوم جمركية تنافسية لجذب التجار والموردين الدوليين الذين كانوا يعتمدون على موانئ الحوثيين، ثانياً، يتطلب الأمر تعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان التزام الشركات العالمية بوقف أي تعاملات مع الموانئ التي يديرها الحوثيون، وهو ما سيؤدي تدريجيًا إلى إضعاف قدرتهم على الاستفادة من حركة التجارة الخارجية.

إلى جانب ذلك، فإن تعزيز الرقابة على المنافذ البرية والجمركية التي تربط المناطق المحررة بمناطق سيطرة الحوثيين يمثل فرصة أخرى للحد من تهريب السلع والبضائع، والتي غالبًا ما تشكل مصدرًا رئيسيًا لإيرادات الجماعة، ومن خلال تطبيق إجراءات رقابية صارمة، وضبط عمليات التهريب، وضمان تحويل العوائد الجمركية إلى الخزانة العامة للدولة، يمكن للحكومة تقليص الفجوة المالية التي استفاد منها الحوثيون لسنوات.

علاوة على ذلك، يمكن للحكومة الشرعية الاستفادة من هذا القرار في الترويج لموانئها كمراكز تجارية آمنة ومستقرة، وإطلاق حملات دبلوماسية واقتصادية لإقناع التجار والشركات الكبرى بالتحول إلى الموانئ الواقعة تحت سيطرتها، فمع تزايد العزلة الدولية على الحوثيين، ستكون هناك رغبة أكبر لدى التجار في البحث عن بدائل أكثر استقرارًا وأقل خطورة، وهو ما يمنح الحكومة فرصة لتعزيز سيطرتها الاقتصادية واستعادة جزء من الإيرادات التي كانت تستفيد منها الجماعة.

بناءً على ما سبق، فإن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية يمثل فرصة ذهبية للحكومة الشرعية لإعادة هيكلة التجارة الخارجية، وضمان تدفق الموارد الجمركية عبر القنوات الرسمية، وتقليل سيطرة الحوثيين على إيرادات الواردات، ولكن تحقيق هذه الأهداف

يتطلب إجراءات حازمة على مستوى الإدارة الجمركية، والتنسيق مع الشركاء الدوليين، واتخاذ خطوات واضحة لإقناع التجار والموردين بأن التعامل مع الحكومة الشرعية هو الخيار الأكثر استدامة وأمانًا.

2. **استقطاب المساعدات الدولية بشكل مباشر:**

مع تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، ستتغير ديناميكيات توزيع المساعدات الإنسانية والاقتصادية الدولية، إذ ستشعر العديد من المنظمات الدولية والدول المانحة بمزيد من القلق بشأن توجيه مساعداتها إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وفي ظل هذا التصنيف، سيواجه العديد من المانحين صعوبة في تحويل الأموال أو تقديم المساعدات عبر القنوات التي يديرها الحوثيون، خوفًا من التعرض للعقوبات أو اتهامهم بدعم جماعة إرهابية، وهنا تظهر فرصة استراتيجية للحكومة الشرعية للاستفادة من هذا الوضع لتعزيز تدفق المساعدات إلى المناطق المحررة، وضمان وصولها إلى الفئات الأكثر احتياجًا بشكل مباشر.

يمكن للحكومة الشرعية أن تعزز من حجم المساعدات الدولية من خلال التعاون الوثيق مع المنظمات الإنسانية الكبرى، مثل برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق الكويتي للتنمية، عبر ضمان أن جميع المساعدات تصل إلى المستفيدين الفعليين في المناطق المحررة وتخضع لرقابة شفافة وبإظهار قدرتها على ضمان توجيه المساعدات بالشكل الأمثل، تستطيع الحكومة أن تجذب المزيد من الدعم الدولي وتعزز من مكانتها في المجتمع الدولي.

كما أن توجيه المساعدات عبر القنوات الرسمية التي تديرها الحكومة سيمكنها من تحسين مستوى الخدمات الأساسية في المناطق المحررة، سواء في قطاع الصحة، والتعليم، أو البنية التحتية، وهذا التحسين سيعزز من استقرار الأوضاع المعيشية للمواطنين في تلك المناطق، ويساهم في تحسين صورة الحكومة الشرعية أمام الشعب، مما يعزز دعمها السياسي ويقوي موقفها في الداخل.

بجانب ذلك، من الممكن أن تعمل الحكومة على إطلاق حملات دبلوماسية لتطمين

المانحين بأن المساعدات الإنسانية لن تصل إلى الحوثيين، مما سيزيد من مستوى الثقة في القنوات التي تديرها الحكومة الشرعية، إذا نجحت الحكومة في ضمان توجيه المساعدات بالشكل الصحيح، سيؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية، وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في المناطق الخاضعة لها، وهو ما سيدعم قدرتها على تقديم الخدمات بشكل أفضل في ظل الظروف الراهنة.

علاوة على ذلك، يمكن للحكومة أن تسعى إلى توسيع الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لاستقطاب مزيد من الدعم المالي اللازم لدعم مشاريع التنمية وإعادة الإعمار في المناطق المحررة، ويمكن أن تساهم هذه الشراكات في تسريع وتيرة التحول الاقتصادي، وتعزيز موقف الحكومة في جهودها الاقتصادية في المرحلة القادمة.

في الختام، يمثل هذا التصنيف فرصة استراتيجية للحكومة الشرعية ل استعادة السيطرة على تدفق المساعدات الدولية وتعزيز قدرتها على توفير الدعم للشعب اليمني في المناطق المحررة، مما يعزز من استقرار الأوضاع الاقتصادية ويقوي موقفها السياسي في مواجهة الحوثيين.

3. إعادة تنظيم القطاع المصرفي:

يُعد القطاع المصرفي أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي يمكن للحكومة الشرعية استغلالها لتعزيز سيطرتها المالية والحد من نفوذ الحوثيين، خاصة بعد تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية، لقد استغل الحوثيون الانقسام في النظام المصرفي اليمني لصالحهم لسنوات، إذ فرضوا سياسات نقدية منفصلة في صنعاء، واستغلوا المؤسسات المالية الواقعة تحت سيطرتهم في تمويل عملياتهم العسكرية من خلال الاستحواذ على الاحتياطات النقدية، والتلاعب بأسواق الصرف، وإجبار الشركات والبنوك على الامتثال لسياساتهم غير القانونية، ومع دخول هذا التصنيف حيز التنفيذ، تصبح أمام الحكومة الشرعية فرصة حقيقية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتعزيز دور البنك المركزي في عدن باعتباره الجهة الوحيدة المخولة بإدارة السياسة النقدية لليمن.

يمكن للحكومة الشرعية، من خلال التنسيق مع المجتمع الدولي، الضغط على المؤسسات المالية والبنوك الدولية لوقف أي تعاملات مع البنوك الخاضعة لسيطرة الحوثيين، مما سيؤدي إلى عزل النظام المصرفي التابع للجماعة وتقليص قدرته على الوصول إلى السيولة النقدية، ومن خلال فرض رقابة مشددة على التحويلات المالية، يمكن للبنك المركزي في عدن أن يستعيد دوره في التحكم بحركة النقد الأجنبي، مما يحد من قدرة الحوثيين على الاستفادة من السوق السوداء واستغلال تدفقات العملات الأجنبية لتمويل عملياتهم.

إضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة العمل على تحفيز القطاع المصرفي في المناطق المحررة من خلال تقديم حوافز للبنوك وشركات الصرافة التي تلتزم بتوجيه العمليات المالية عبر البنك المركزي، مثل تخفيف الضرائب وتقديم تسهيلات تشغيلية للبنوك التي تنقل مراكز عملياتها إلى عدن، كما أن تعزيز الشفافية والرقابة على المؤسسات المالية سيسهم في استعادة ثقة المستثمرين والتجار بالنظام المصرفي الرسمي، مما قد يؤدي إلى إعادة جزء كبير من النشاط المالي إلى القنوات الرسمية بدلاً من السوق السوداء التي كان الحوثيون يستغلونها.

كما يمكن للحكومة استغلال هذا التصنيف في إطلاق مبادرات مصرفية جديدة تستهدف تحسين إدارة السيولة النقدية، وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني، وهو ما سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على التعاملات النقدية التي تسهل عمليات التهريب والتمويل غير المشروع، وبتعزيز استخدام الأنظمة المصرفية الحديثة، يمكن للحكومة تحسين كفاءة النظام المالي، وجذب المزيد من التدفقات النقدية عبر قنواتها الرسمية، مما يقلل من هيمنة الحوثيين على القطاع المالي.

وفي هذا السياق، من الضروري أن تعزز الحكومة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم البنك المركزي اليمني فنيًا وماليًا، مما سيمكنه من تنفيذ سياسات نقدية أكثر كفاءة واستقرار سوق الصرف وتحسين إدارة الاحتياطات النقدية، مثل هذه الإجراءات ستدفع نحو استقرار الريال اليمني، وتقليل التضخم، وتعزيز قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة، مما سيعزز ثقة المواطنين بالنظام المصرفي الرسمي.

بناءً على ما سبق، فإن إعادة تنظيم القطاع المصرفي وتعزيز دور البنك المركزي يمثلان فرصة كبيرة للحكومة الشرعية للحد من التأثير المالي للحوثيين، واستعادة السيطرة على التدفقات النقدية، وتقوية الاقتصاد الرسمي، مما سيسهم في تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد في اليمن.

4. **فتح المجال للاستثمار في المناطق المحررة:**

يمثل تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية فرصة مهمة للحكومة الشرعية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية إلى المناطق المحررة، خاصة بعد أن أصبح التعامل مع الجماعة محفوفًا بالمخاطر القانونية والسياسية، فمن شأن هذا التصنيف أن يدفع العديد من الشركات والتجار الذين كانوا يعملون في مناطق سيطرة الحوثيين إلى البحث عن بيئة أكثر استقرارًا وأقل خطورة، مما يمنح الحكومة فرصة لاستقطابهم وتوسيع قاعدة الاستثمار في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

يمكن للحكومة الشرعية الاستفادة من هذا التطور عبر تبني سياسات اقتصادية مشجعة لجذب المستثمرين، مثل تقديم حوافز ضريبية، وتسهيل الإجـراءات القانونية لإنشاء الشركات، وتعزيز البنية التحتية في المناطق المحررة، فوجود بيئة استثمارية أكثر استقرارًا وأمانًا سيشجع رؤوس الأموال المحلية والخارجية على الانتقال إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، مما سيؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

إضافة إلى ذلك، فإن التعاملات التجارية والاستثمارية في مناطق الحوثيين أصبحت الآن عالية المخاطر بسبب العقوبات المفروضة، مما سيجبر العديد من التجار والشركات الذين كانوا مضطرين للبقاء هناك على البحث عن بدائل آمنة، وهنا يمكن للحكومة أن توفر بيئة قانونية وتنظيمية أكثر استقرارًا للشركات والتجار الذين يرغبون في الانتقال من مناطق سيطرة الحوثيين، مع ضمان تقديم تسهيلات مصرفية وقانونية تضمن لهم ممارسة أنشطتهم بشكل أكثر استدامة وأقل مخاطرة.

علاوة على ذلك، يمكن للحكومة الترويج للاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الطاقة،

والبنية التحتية، والصناعة، والزراعة، من خلال جذب دعم المنظمات الدولية والشركاء الإقليميين المهتمين بدعم الاستقرار الاقتصادي في اليمن، فعبر تحسين الخدمات الأساسية في المناطق المحررة، مثل توفير الكهرباء، والمياه، والاتصالات، والنقل، ستصبح هذه المناطق أكثر جذبًا للاستثمار مقارنة بالمناطق الخاضعة للحوثيين، والتي تعاني من تدهور مستمر في الخدمات بسبب السياسات الاقتصادية غير المستقرة للجماعة.

كما يمكن للحكومة أن تعمل على إطلاق برامج دعم وتمويل ميسر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق المحررة، مما يشجع ريادة الأعمال ويعزز من مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، فوجود بيئة داعمة للمشروعات الصغيرة سيسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب والرسوم التي ستُحصَّل من الأنشطة الاقتصادية القانونية المنظمة.

في الختام، فإن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية يمكن أن يكون نقطة انطلاق جديدة للحكومة الشرعية لإعادة هيكلة بيئة الأعمال والاستثمار، وجذب رؤوس الأموال، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المناطق المحررة، لكن لتحقيق ذلك، يتعين على الحكومة اتخاذ خطوات عملية لضمان استقرار البيئة الاستثمارية، وتعزيز الثقة بالمؤسسات الاقتصادية الرسمية، وتوفير الحوافز التي تشجع الشركات والمستثمرين على توجيه أعمالهم نحو المناطق التي تديرها الحكومة، بدلًا من المناطق التي أصبحت الآن خاضعة للعقوبات والمخاطر القانونية.

5. **تعزيز دور البنك المركزي في إدارة الاقتصاد الوطني:**

يشكل البنك المركزي اليمني حجر الزاوية في استقرار الاقتصاد الوطني، إذ يتحكم في السياسة النقدية وإدارة الاحتياطات النقدية وتنظيم التدفقات المالية، ومع تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، أصبح من الضروري أن تستغل الحكومة الشرعية هذه الفرصة لتعزيز دور البنك المركزي في عدن كجهة رسمية وحيدة مسؤولة عن السياسة المالية والنقدية للبلاد، وإعادة توجيه كافة التعاملات المصرفية والمالية عبر قنواته الرسمية.

أحد أهم التداعيات الإيجابية لهذا التصنيف هو إمكانية استعادة البنك المركزي السيطرة

على النظام المالي عبر إلزام المؤسسات المالية المحلية والدولية بالتعامل حصريًا معه، مما يمنع الحوثيين من الوصول إلى أي أموال أو إجراء تعاملات مصرفية رسمية عبر المؤسسات المالية الخارجية، كما أن فرض عقوبات على البنوك والشركات المالية التي تتعاون مع الحوثيين سيجبرها على قطع علاقاتها مع المؤسسات المصرفية في صنعاء، وتحويل عملياتها إلى البنك المركزي في عدن، مما يعزز من قدرة الحكومة الشرعية على التحكم بالتدفقات النقدية.

إضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة استخدام هذا التصنيف كأداة دبلوماسية لإعادة بناء علاقات قوية مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل الحصول على دعم فني ومالي يساعد في تنفيذ إصلاحات اقتصادية ونقدية فعالة، فوجود سياسات نقدية أكثر استقرارًا سيعزز من الثقة بالنظام المصرفي الرسمي، مما يشجع على إعادة تدوير الأموال داخل القطاع المصرفي بدلاً من اللجوء إلى السوق السوداء أو التحويلات غير الرسمية التي كان الحوثيون يستفيدون منها.

كما أن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية يقلل من قدرتهم على التأثير في سوق الصرف والتحكم في سعر الريال اليمني من خلال المضاربة والتهريب، وهو ما يمنح البنك المركزي فرصة لإعادة تنظيم سوق الصرف، وفرض آليات رقابية أكثر صرامة للحد من التلاعب بأسعار العملات، فإذا تمكن البنك المركزي من تطبيق سياسات نقدية أكثر صرامة، وتفعيل أدواته الرقابية، وضبط عمليات التحويلات المالية، فسيؤدي ذلك إلى تقليل التقلبات الحادة في سعر الصرف وتحقيق استقرار مالي أكبر.

علاوة على ذلك، تستطيع الحكومة استغلال هذا التصنيف لفرض رقابة مشددة على قطاع الصرافة، وإلزام جميع شركات الصرافة والبنوك باتباع معايير الامتثال المالي الدولية، مما يمنع الحوثيين من استغلال شبكات التحويلات غير الرسمية لتمويل عملياتهم، كما أن تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية سيساعد في مكافحة عمليات غسيل الأموال التي كان الحوثيون يستخدمونها لتأمين التمويل من مصادر غير قانونية.

في الختام، فإن تعزيز دور البنك المركزي في إدارة الاقتصاد الوطني بعد تصنيف

الحوثيين كمنظمة إرهابية يعد من أهم الفرص الاقتصادية المتاحة للحكومة الشرعية، ومن خلال فرض رقابة صارمة على القطاع المصرفي، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية، وتحسين السياسات النقدية، يمكن للبنك المركزي أن يستعيد زمام المبادرة في إدارة الاقتصاد، ويحد من نفوذ الحوثيين المالي، ويضع الأسس لاستقرار اقتصادي طويل الأمد في اليمن.

6. **تحسين كفاءة إدارة الإيرادات العامة وتعزيز الموارد المالية للدولة:**

يمثل تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية فرصة مهمة للحكومة الشرعية لإعادة هيكلة إدارة الإيرادات العامة وتعزيز موارد الدولة، إذ أن العديد من مصادر الدخل التي كانت تقع تحت سيطرة الحوثيين ستتأثر بشكل مباشر نتيجة العقوبات الدولية والقيود المالية المفروضة عليهم، فقد اعتمد الحوثيون لسنوات على فرض الضرائب غير القانونية والإتاوات على الشركات والتجار، بالإضافة إلى استغلال المؤسسات العامة لتمويل عملياتهم العسكرية والإدارية، ومع تراجع قدرتهم على جباية هذه الإيرادات، تظهر أمام الحكومة فرصة لاستعادة التحكم في التدفقات المالية وتوجيهها نحو تمويل القطاعات الحيوية التي تخدم المواطنين بشكل مباشر.

أحد أبرز الجوانب التي يجب أن تركز عليها الحكومة هو إصلاح النظام الضريبي في المناطق المحررة، بحيث يتم وضع سياسات ضريبية عادلة ومنظمة تشجع النشاط التجاري والاستثماري، وتقلل من الأعباء المالية التي قد تدفع الشركات إلى اللجوء للسوق السوداء أو التهرب من الضرائب، فإعادة بناء الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص ستسهم في تعزيز الامتثال الضريبي وزيادة الإيرادات العامة بشكل مستدام.

كما أن إدارة الموارد الطبيعية، خاصة قطاعي النفط والغاز، يمكن أن تصبح رافدًا أساسيًا لدعم المالية العامة للدولة، إذ يمكن للحكومة استغلال العقوبات المفروضة على الحوثيين في جذب شركات إقليمية ودولية للاستثمار في هذه القطاعات الحيوية، فمع تزايد العزلة الاقتصادية للحوثيين، سيصبح التعاون مع الحكومة الشرعية خيارًا أكثر أمانًا واستقرارًا للشركات المهتمة بالاستثمار في اليمن.

إضافة إلى ذلك، تحتاج الحكومة إلى تحسين آليات تحصيل الإيرادات عبر رقمنة النظام المالي وتقليل الاعتماد على النقد، مما يحد من فرص الفساد المالي والتهريب، ويضمن أن تصل جميع الإيرادات إلى الخزانة العامة للدولة، فلطالما كان التهرب الضريبي والفساد الإداري من أكبر العوامل التي أضعفت قدرة الحكومة على تمويل عملياتها التشغيلية، وهذه فرصة لإعادة بناء نظام مالي أكثر شفافية وكفاءة.

كما أن فرض رقابة صارمة على النشاط التجاري والحد من التهريب بين المناطق المحررة والمناطق الخاضعة للحوثيين سيساعد في تعزيز الإيرادات الحكومية، ويمنع الجماعة من الاستفادة من الفجوات الاقتصادية التي طالما استغلتها لتعزيز نفوذها المالي.

بشكل عام، فإن تحسين إدارة الإيرادات العامة وتعزيز الموارد المالية للدولة سيقلل من اعتماد الحكومة على المساعدات الخارجية، ويعزز قدرتها على تمويل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، مما سينعكس إيجابيًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحررة، كما أن تقليص نفوذ الحوثيين المالي عبر الحد من قدرتهم على فرض الضرائب والرسوم غير القانونية سيسهم في إضعاف قدرتهم على تمويل عملياتهم العسكرية، مما سيؤدي إلى زيادة الضغط عليهم سياسيًا واقتصاديًا.

لذلك، فإن استغلال هذا التصنيف لتعزيز الإدارة المالية للدولة يعد من أهم الفرص المتاحة للحكومة الشرعية، والتي يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار المالي، ودفع عجلة التنمية، وتعزيز الشرعية الاقتصادية للدولة على المدى الطويل.

ثالثًا: التحديات التي قد تواجه الحكومة الشرعية

لطالما كانت التغيرات السياسية والعقوبات الدولية ذات تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية، إذ أن القرارات التي تستهدف جماعات مسلحة أو أنظمة غير شرعية غالبًا ما تؤدي إلى إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي في المناطق المتأثرة بها، وعندما يتم تصنيف كيان ما كمنظمة إرهابية، فإن التداعيات الاقتصادية لا تقتصر فقط على الأطراف المستهدفة، بل تمتد لتشمل الأطراف الفاعلة الأخرى، سواء كانت حكومات، شركات، أو مؤسسات مالية تعمل ضمن نطاق ذلك الكيان، وفي هذا السياق، تتأثر مسارات التجارة، وتُفرض قيود على التدفقات المالية، وتتغير أنماط الاستثمار والتمويل، مما يتطلب استعدادًا واستجابة فعالة من الجهات الرسمية المعنية.

إن قدرة الحكومات على الاستفادة من هذه التحولات تتوقف على مدى جاهزيتها المؤسسية، وقدرتها على التعامل مع التعقيدات التي قد تنشأ نتيجة القيود والعقوبات المفروضة على الكيان المستهدف، إذ أن مثل هذه التصنيفات لا تخلق فرصًا اقتصادية فحسب، بل تفرض تحديات متعددة، قد تؤثر على استقرار الأسواق، وقدرة الدولة على استيعاب المتغيرات الجديدة.

وفيما يلي، نستعرض أبرز التحديات التي قد تواجه الحكومة الشرعية في استغلال تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، وتأثير ذلك على المشهد الاقتصادي، والسياسات المالية، والبيئة التجارية في اليمن.

1. **تأثير القيود على تدفق المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية:**

يُعد الملف الإنساني من أكثر القضايا حساسية في اليمن، إذ يعتمد ملايين السكان في مختلف المناطق، بما في ذلك المناطق الخاضعة للحوثيين، على المساعدات الدولية لتأمين احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والدواء والخدمات الطبية، ومع تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، قد تواجه المنظمات الإغاثية الدولية صعوبات في إيصال المساعدات إلى المحتاجين، بسبب القيود القانونية والمالية المفروضة على التعاملات التي تشمل الجماعة.

أحد أبرز التحديات يتمثل في إحجام بعض المنظمات الإغاثية عن العمل في اليمن، خوفًا

من الوقوع تحت طائلة العقوبات الدولية، خاصة أن العديد منها كان يضطر إلى التعامل مع الحوثيين لضمان إيصال المساعدات إلى المناطق التي يسيطرون عليها، وبدون تنسيق فعال بين الحكومة الشرعية والمجتمع الدولي، قد يؤدي ذلك إلى تعطيل عمليات الإغاثة، وخلق أزمة إنسانية قد تستغلها الجماعة سياسيًا لتبرير مواقفها أمام المجتمع الدولي.

إضافة إلى ذلك، فإن العقوبات المفروضة قد تؤثر على واردات السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء والمشتقات النفطية، إذ قد تتردد بعض الشركات الدولية في التعامل مع السوق اليمنية خوفًا من التعقيدات القانونية أو المتطلبات الإضافية التي قد تُفرض عليها لضمان امتثالها للعقوبات، وهذا قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق المحلية، وزيادة الأعباء الاقتصادية على المواطنين، سواء في المناطق المحررة أو الخاضعة للحوثيين.

ولتجنب هذه التداعيات، تحتاج الحكومة الشرعية إلى تبني استراتيجية واضحة تضمن استمرار تدفق المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية عبر القنوات الرسمية، بما يشمل التنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتقديم ضمانات قانونية تسهل عمليات الإغاثة دون انتهاك العقوبات المفروضة على الحوثيين، كما يجب عليها تعزيز دورها كجهة رئيسية مسؤولة عن توزيع المساعدات، وضمان عدم استغلالها من قبل الجماعة لأغراض سياسية أو عسكرية.

في النهاية، فإن نجاح الحكومة الشرعية في إدارة هذا التحدي سيكون عاملاً حاسمًا في قدرتها على استغلال التصنيف لصالحها، إذ إن تقديم نفسها كشريك موثوق في الجهود الإنسانية سيعزز من شرعيتها أمام المجتمع الدولي، ويمنع الحوثيين من توظيف الأزمة الإنسانية لصالحهم.

2. **قدرة الحوثيين على التحايل على العقوبات الدولية:**

على الرغم من أن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية يفرض قيودًا صارمة على تحركاتهم المالية والتجارية، إلا أن الجماعات المسلحة ذات الخبرة في إدارة الاقتصاد غير الرسمي غالبًا ما تمتلك وسائل للتحايل على هذه العقوبات، مما قد يحدّ من فعاليتها إذا لم يتم تنفيذها بحزم ومتابعة دقيقة، فالحوثيون، على غرار العديد من الكيانات التي تعرضت

لعقوبات دولية، لديهم شبكات مالية وتجارية بديلة قد تمكنهم من مواصلة أنشطتهم الاقتصادية بعيدًا عن القنوات الرسمية، وهو ما قد يقلل من الأثر المتوقع للعقوبات على نفوذهم المالي.

أحد الأساليب التي قد يلجأ إليها الحوثيون هو زيادة الاعتماد على السوق السوداء والاقتصاد غير الرسمي، إذ يمكنهم توسيع عمليات تهريب النفط، والسلع الأساسية، والعملات الصعبة عبر الحدود البرية والبحرية، مستفيدين من شبكات التهريب الممتدة بين اليمن ودول الجوار، كما أن الجماعة قد تعمل على استخدام شركات وهمية أو واجهات مالية في دول أخرى لإجراء التعاملات التجارية والمصرفية، مما قد يساعدها في التهرب من العقوبات المفروضة عليها.

بالإضافة إلى ذلك، قد يسعى الحوثيون إلى تعزيز علاقاتهم مع كيانات غير رسمية أو دول ذات موقف غير متشدد من العقوبات الأمريكية، مما قد يتيح لهم بعض القنوات الخلفية لاستيراد السلع الأساسية أو استلام الدعم المالي عبر وسائل غير تقليدية، مثل العملات المشفرة أو عمليات غسيل الأموال عبر مؤسسات مالية غير خاضعة للرقابة الدولية.

ولتقليل تأثير هذه الأساليب، تحتاج الحكومة الشرعية إلى التنسيق الوثيق مع الجهات الدولية المعنية بتطبيق العقوبات، مثل الولايات المتحدة والأمم المتحدة، لضمان تنفيذ العقوبات بشكل صارم ومنع أي ثغرات قد يستغلها الحوثيون، كما يجب عليها تعزيز رقابتها على الأنشطة التجارية والمصرفية داخل اليمن، وفرض إجراءات صارمة لمكافحة التهريب وغسيل الأموال، بالتعاون مع الدول الإقليمية التي يمكن أن تكون نقطة عبور للموارد المالية والتجارية الموجهة للحوثيين.

في الختام، فإن قدرة الحوثيين على التحايل على العقوبات تظل تحديًا قائمًا، لكن يمكن الحد من تأثيرها عبر رقابة دولية صارمة، وتعاون إقليمي فعال، وتعزيز قدرة الحكومة الشرعية على ضبط الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

3. **ضعف القدرات المؤسسية للحكومة الشرعية في استيعاب الفرص الاقتصادية:**

على الرغم من أن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية يخلق فرصًا اقتصادية مهمة

للحكومة الشرعية، إلا أن ضعف القدرات المؤسسية قد يمثل عائقًا أمام استغلال هذه الفرص بالشكل الأمثل، فالنجاح في استثمار هذا القرار يتطلب وجود مؤسسات حكومية قادرة على إدارة الإيرادات، وتنظيم التجارة، وتعزيز السياسات النقدية والمالية، وهي أمور لا تزال تعاني من تحديات كبيرة نتيجة التحديات الهيكلية التي تواجهها الحكومة منذ سنوات.

أحد أبرز نقاط الضعف يتمثل في غياب آليات فعالة لإدارة الموارد المالية والإيرادات العامة، إذ لا تزال الحكومة تواجه صعوبات في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية بكفاءة، ما يقلل من قدرتها على تعويض الإيرادات التي كانت الجماعة تستولي عليها، كما أن البنك المركزي في عدن، وعلى الرغم من كونه الجهة الرسمية المعترف بها دوليًا، لا يزال يعاني من انقسام في السياسة النقدية وغياب السيطرة الكاملة على النظام المصرفي، مما قد يؤثر على قدرته على تنفيذ إجراءات فعالة لضبط التدفقات المالية بعد فرض العقوبات على الحوثيين.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني المؤسسات الحكومية من ضعف البنية الإدارية والرقابية، والافتقار إلى الكوادر المؤهلة في بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية، مما قد يؤثر على قدرتها على استيعاب الاستثمارات الجديدة أو تنظيم النشاط التجاري في المناطق المحررة، وإذا لم تعمل الحكومة على تعزيز الكفاءة الإدارية وإصلاح المؤسسات المالية والاقتصادية بسرعة، فقد تجد نفسها غير قادرة على استغلال التحولات الاقتصادية التي سيحدثها هذا التصنيف، مما قد يؤدي إلى ضياع الفرص المتاحة لها.

ولتجاوز هذا التحدي، تحتاج الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات إدارية ومالية عاجلة، تشمل تحسين نظم الرقابة المالية، وإعادة هيكلة مؤسسات الجمارك والضرائب، وتعزيز دور البنك المركزي في إدارة الاقتصاد الوطني، كما يجب عليها الاستفادة من الدعم الدولي لبناء قدراتها المؤسسية وتدريب الكوادر الحكومية على التعامل مع التحديات الاقتصادية الجديدة، حتى تتمكن من الاستفادة الفعلية من الفرص التي يوفرها هذا القرار.

في الختام، فإن ضعف القدرات المؤسسية للحكومة الشرعية قد يكون من أكبر العقبات أمام تحقيق الاستفادة المرجوة من تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، لكن من خلال

إصلاحات هيكلية وتعاون دولي فعال، يمكن تجاوز هذه التحديات وتعزيز قدرة الدولة على إدارة اقتصادها بشكل أكثر كفاءة واستدامة.

4. **قدرة الحوثيين على استغلال التراخيص الإنسانية للتحايل على العقوبات:**

على الرغم من أن التراخيص(3) التي أصدرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) تهدف إلى ضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية، إلا أن هناك مخاوف حقيقية من استغلال الحوثيين لهذه التراخيص للتحايل على العقوبات، كما فعلوا سابقًا مع المساعدات الدولية والموارد التجارية، فقد أظهرت التجارب السابقة أن الجماعة تمتلك آليات معقدة للالتفاف على القيود الدولية، من خلال السيطرة على تدفقات المساعدات، وفرض ضرائب ورسوم غير قانونية على السلع التي تدخل إلى مناطق سيطرتها، وتحويل المساعدات الإنسانية إلى أدوات للضغط السياسي والاقتصادي.

كيف يمكن للحوثيين استغلال هذه التراخيص؟

4.1. السيطرة على تدفق السلع الأساسية والمساعدات الدولية:

على الرغم من أن التراخيص الجديدة تسمح باستمرار تدفق الغذاء والدواء والمعدات الطبية، فإن الحوثيين قد يستخدمون نفوذهم للسيطرة على عمليات التوزيع داخل مناطقهم، كما فعلوا سابقًا من خلال إجبار المنظمات الإنسانية على التعاون معهم، أو فرض قيود على تسليم المساعدات لمنعها من الوصول إلى السكان إلا بشروطهم.

4.2. الاستفادة من التراخيص الخاصة بالتحويلات الشخصية (الترخيص A24):

من خلال استغلال سوق الصرافة وشبكات التحويلات المالية غير الرسمية، قد تتمكن الجماعة من تحويل جزء من الأموال القادمة عبر الحوالات الشخصية إلى خزينتها، إما عبر الضرائب والإتاوات أو من خلال التلاعب بسعر الصرف في السوق السوداء.

4.3. التحايل على القيود النفطية (الترخيص A25 و A26):

على الرغم من أن التعديلات الأخيرة تضع قيودًا صارمة على تجارة الوقود، إلا أن الحوثيين قد يحاولون استغلال الفترة الانتقالية الممنوحة حتى 4 أبريل 2025 لإدخال أكبر كمية ممكنة من الوقود عبر الوسطاء، مما يمنحهم فرصة لتعزيز مخزونهم والاستفادة منه لاحقًا في السوق السوداء.

كما قد يسعون إلى تهريب الوقود المخصص للاستخدام الإنساني وإعادة بيعه بأسعار مرتفعة، مما يمكنهم من تحقيق مكاسب مالية ضخمة.

4.4. استغلال التراخيص الخاصة بالاتصالات (الترخيص A23):

على الرغم من أن هذا التعديل يحد من قدرتهم على استخدام الاتصالات الدولية، إلا أنهم قد يبحثون عن وسائل بديلة مثل استخدام وسطاء محليين أو شبكات مشفرة للحفاظ على تدفق المعلومات والتمويل عبر القنوات الإلكترونية.

كيف يمكن للحكومة الشرعية مواجهة هذا التحدي؟

- تعزيز الرقابة على توزيع المساعدات في المناطق المحررة، وإلزام المنظمات الإنسانية بالعمل عبر قنوات رسمية تخضع لإشراف الحكومة، لضمان عدم تسرب الإمدادات إلى الحوثيين.

- فرض رقابة صارمة على قطاع الصرافة وشركات التحويلات المالية لمنع استخدام الحوالات الشخصية في تمويل الجماعة.

- التنسيق مع المجتمع الدولي لضمان تنفيذ العقوبات النفطية بفعالية، ومنع الحوثيين من تخزين أو تهريب الوقود خلال فترة السماح الانتقالية.

- رصد أي تحركات مشبوهة في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المالية لمنع استغلال الحوثيين لأي ثغرات في هذا المجال.

ونلخص من ذلك إلى أنه، على الرغم من أن التراخيص التي أصدرها OFAC تهدف إلى تخفيف الأثر الإنساني للعقوبات، إلا أن الحوثيين قد يجدون طرقًا لاستغلالها لتعزيز نفوذهم الاقتصادي والمالي، ولذلك، فإن نجاح العقوبات في تحقيق أهدافها يتوقف على مدى قدرة الحكومة الشرعية والمجتمع الدولي على مراقبة التنفيذ، وإغلاق أي ثغرات قد تمكن الجماعة من الاستفادة منها.

5. **التحديات الأمنية وتأثيرها على استقرار النشاط الاقتصادي:**

يمثل الاستقرار الأمني عاملًا رئيسيًا في قدرة الحكومة الشرعية على استغلال الفرص الاقتصادية التي يوفرها تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، ومع ذلك، فإن استمرار التهديدات الأمنية والتصعيد العسكري قد يعرقل تنفيذ السياسات الاقتصادية، ويؤثر سلبًا على التجارة، والاستثمارات، وإدارة الموارد المالية، فمن المتوقع أن تسعى الجماعة إلى استخدام العنف والاضطرابات الأمنية كوسيلة لتعطيل جهود الحكومة في تعزيز سيطرتها على القطاعات الاقتصادية الحيوية.

أحد أبرز التحديات الأمنية يتمثل في احتمال تصعيد الحوثيين لهجماتهم على البنية التحتية الحيوية، مثل الموانئ، والمطارات، والمنشآت النفطية، مما قد يؤدي إلى تعطيل

حركة التجارة الدولية عبر اليمن، ويؤثر على الإيرادات الجمركية التي تسعى الحكومة إلى تعزيزها، كما أن استهداف خطوط الإمداد والممرات التجارية قد يؤثر على استقرار الأسـواق المحلية، ويرفع تكلفة نقل السلع والبضائع، مما ينعكس سلبًا على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

إلى جانب ذلك، فإن ضعف الأمن في بعض المناطق المحررة قد يشكل عقبة أمام جذب الاستثمارات وإعادة تنشيط الحركة التجارية، فإذا لم تتمكن الحكومة من فرض سيطرتها الكاملة على هذه المناطق، فإن ذلك قد يؤدي إلى استمرار أنشطة التهريب، وتعزيز الاقتصاد غير الرسمي، مما يقوض فعالية العقوبات المفروضة على الحوثيين، كما أن غياب الاستقرار الأمني قد يعيق عودة رأس المال الوطني والأجنبي إلى اليمن، ويجعل المستثمرين مترددين في العمل ضمن بيئة محفوفة بالمخاطر.

علاوة على ذلك، فإن تصاعد التوترات الأمنية قد يؤثر على تدفق المساعدات الإنسانية والتعاملات المالية، إذ قد تجد المنظمات الإغاثية صعوبة في إيصال المساعدات عبر القنوات الرسمية، مما قد يتيح للحوثيين فرصة لاستغلال هذه الفجوة وتقديم أنفسهم كجهة قادرة على توزيع المساعدات، وهو ما قد يعزز من نفوذهم داخل المناطق التي يسيطرون عليها، كما أن استمرار الاضطرابات الأمنية قد يؤثر على النظام المصرفي، ويحدّ من قدرة الحكومة على فرض رقابة مالية فعالة.

ولتجاوز هذا التحدي، تحتاج الحكومة إلى تعزيز الأمن في المناطق المحررة، وتأمين البنية التحتية الاقتصادية، وفرض رقابة صارمة على المنافذ الحدودية والمناطق التجارية، لمنع أي عمليات تهريب قد تتيح للحوثيين الالتفاف على العقوبات المفروضة عليهم، كما أن تحسين الأوضاع الأمنية سيشكل عاملًا محفزًا لجذب الاستثمارات، ودعم الاستقرار الاقتصادي، وتقوية ثقة المجتمع الدولي بقدرة الحكومة على إدارة الملف الاقتصادي بفعالية.

في الختام، فإن التحديات الأمنية تظل واحدة من أبرز العقبات التي قد تعيق استفادة الحكومة من تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، مما يجعل فرض الاستقرار الأمني ضرورة قصوى لضمان نجاح أي سياسات اقتصادية مستقبلية.

6. غياب استراتيجية حكومية واضحة لاستثمار التصنيف اقتصاديًا:

على الرغم من أن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية يفتح المجال أمام الحكومة الشرعية لتحقيق مكاسب اقتصادية مهمة، إلا أن غياب رؤية واضحة لاستغلال هذا القرار قد يؤدي إلى إضاعة الفرص المتاحة، وترك المجال للحوثيين للتكيف مع العقوبات المفروضة عليهم، فبدون استراتيجية متكاملة، قد تظل الحكومة في موقف رد الفعل بدلًا من اتخاذ خطوات استباقية لترتيب المشهد الاقتصادي بما يخدم مصالحها على المدى الطويل.

أحد أبرز الإشكالات في هذا السياق هو عدم وجود خطة اقتصادية متكاملة توضح كيفية إعادة توجيه النشاط التجاري والاستثماري نحو المناطق المحررة، فعلى الرغم من أن العديد من الشركات والموردين الدوليين أصبحوا مجبرين على البحث عن بدائل آمنة بعيدًا عن مناطق سيطرة الحوثيين، إلا أن الحكومة لم تبادر حتى الآن بتقديم نفسها كوجهة اقتصادية موثوقة من خلال إجراءات تحفيزية تشجع الشركات على التعامل معها بدلاً من الانسحاب من السوق اليمنية كليًا.

إلى جانب ذلك، فإن ضعف التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والبنك المركزي اليمني في عدن يعد من العوامل التي قد تؤثر على فاعلية استثمار هذا القرار، فالبنك المركزي يمثل الجهة الرسمية المسؤولة عن السياسة النقدية، لكنه لا يزال يواجه تحديات كبيرة تتعلق بفرض سيطرته الكاملة على النظام المصرفي، والتعامل مع المؤسسات المالية الدولية لتعزيز مكانته كبديل للنظام المالي الذي كان الحوثيون يستغلونه، إن غياب التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية للحكومة قد يؤدي إلى نتائج عكسية، بحيث لا تتمكن الدولة من إدارة التدفقات المالية الجديدة المتوقعة نتيجة العقوبات المفروضة على الحوثيين.

كما أن عدم استثمار القرار في تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي يمثل تحديًا آخر للحكومة الشرعية، فحتى الآن، لم تطلق الحكومة حملة دبلوماسية واقتصادية كافية لإقناع المؤسسات المالية الدولية والشركات الكبرى بضرورة دعمها كبديل اقتصادي للحوثيين، كان بإمكان الحكومة أن تطالب المجتمع الدولي بمزيد من الدعم المالي والتنموي استنادًا إلى العقوبات المفروضة على الجماعة، لكن عدم وجود تحركات واضحة في هذا الاتجاه يجعل الاستفادة من التصنيف محدودة.

ولتجاوز هذا التحدي، تحتاج الحكومة إلى إعداد خطة اقتصادية واضحة تحدد الأولويات والإجـراءات اللازمة لاستثمار العقوبات المفروضة على الحوثيين، وتشمل هذه الخطة تحفيز القطاع الخاص، وتنظيم التجارة والاستثمارات في المناطق المحررة، وتعزيز الحوكمة المالية والإدارية لضمان استدامة التأثير الإيجابي لهذا التصنيف، كما أن تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية والبنك المركزي يعد أمرًا ضروريًا لضمان إدارة فعالة للموارد المالية، ومنع التداخل بين السياسات النقدية والاقتصادية.

في الختام، فإن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية يمثل فرصة استراتيجية للحكومة الشرعية لتعزيز سيطرتها الاقتصادية واستعادة نفوذها المالي، لكن غياب استراتيجية واضحة قد يؤدي إلى إهدار هذه الفرصة، لذلك، يجب على الحكومة التحرك سريعًا لوضع خطة اقتصادية متماسكة، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية، وتحفيز القطاع الخاص، لضمان تحقيق أقصى فائدة من هذا التطور.

7. تأثير التصنيف على التعاملات التجارية والمالية مع الشركات الدولية:

يمثل تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية تحديًا إضافيًا للحكومة الشرعية يتمثل في التأثير المحتمل على التعاملات التجارية والمالية مع الشركات الأجنبية والبنوك الدولية، فعلى الرغم من أن العقوبات تستهدف الحوثيين بشكل مباشر، إلا أن بعض الشركات والمصارف الدولية قد تتجنب التعامل مع اليمن بشكل عام، خشية الوقوع في مخالفة غير مقصودة للوائح العقوبات الأمريكية، هذا قد يؤدي إلى تقليص حجم التجارة والاستثمارات الخارجية، ويزيد من تعقيد التحويلات المالية، مما قد يعرقل خطط الحكومة للاستفادة من الفرص الاقتصادية التي يتيحها هذا التصنيف.

أحد أبرز المخاطر يتمثل في تردد الشركات الأجنبية في التعامل مع الموردين اليمنيين بسبب الغموض القانوني المحيط بالعقوبات، فقد تتجنب بعض الشركات تصدير السلع الأساسية، حتى إلى المناطق المحررة، خوفًا من التعرض لعقوبات ثانوية، مما قد يؤدي إلى تراجع الواردات وزيادة تكاليف الاستيراد، وهو ما سينعكس على ارتفاع الأسعار وزيادة الضغوط الاقتصادية على المواطنين.

إلى جانب ذلك، فإن المصارف الدولية قد تصبح أكثر تحفظًا في التعامل مع النظام المصرفي اليمني، حتى مع البنوك الخاضعة للحكومة الشرعية، فمن دون وجود ضمانات واضحة، قد تجد المؤسسات المالية صعوبة في التمييز بين الأنشطة التجارية المشروعة وتلك التي قد تكون مرتبطة بالحوثيين، مما قد يؤدي إلى تعقيد إجراءات التحويلات المالية القادمة من الخارج، وإبطاء تدفق الحوالات الشخصية والمساعدات الدولية والاستثمارات الخارجية.

كما أن عدم وجود آلية واضحة لمنع التبعات غير المقصودة للعقوبات قد يخلق حالة من الارتباك التجاري والمالي، إذ قد تتجنب الشركات الدولية أي تعاملات مع اليمن كإجراء احترازي، بدلًا من المخاطرة بمواجهة عقوبات أمريكية، وقد يكون لهذا التأثير السلبي وقع أكبر على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على الاستيراد والتصدير، مما قد يؤثر على النشاط الاقتصادي العام في المناطق المحررة.

ولتجاوز هذا التحدي، تحتاج الحكومة الشرعية إلى التحرك سريعًا لطمأنة المجتمع الدولي بأن العقوبات تستهدف الحوثيين فقط، وليس الاقتصاد اليمني ككل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إطلاق حملة دبلوماسية واقتصادية دولية، والتنسيق مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) للحصول على تراخيص وتوضيحات إضافية تسمح للشركات الدولية بمواصلة العمل في اليمن دون تعقيدات قانونية، كما أن تعزيز الشفافية المالية والتجارية في المناطق المحررة، وضمان الامتثال للوائح العقوبات الدولية، سيزيد من ثقة الشركاء الدوليين ويمنع أي تأثيرات سلبية غير مقصودة للعقوبات.

في الختام، فإن تأثير تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية على التعاملات التجارية والمالية مع الشركات الدولية يمثل تحديًا قد يعيق جهود الحكومة في تعزيز النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات، لذا، فإن اتخاذ تدابير وقائية وإجراءات واضحة لتخفيف المخاطر القانونية والمالية على الشركات والبنوك التي ترغب في التعامل مع اليمن سيكون ضروريًا للحفاظ على استقرار الأسواق، وضمان استمرار تدفق السلع الأساسية والخدمات المالية.

رابعًا: النتائج

في ظل التطورات الأخيرة المتمثلة في تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، برزت مجموعة من التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على المشهد العام في اليمن، إن تأثير هذا التصنيف يتجاوز البعد الأمني أو العسكري، إذ يفرض واقعًا اقتصاديًا جديدًا يمكن أن يشكل فرصة استراتيجية للحكومة الشرعية لتعزيز سيطرتها الاقتصادية، وتقليص نفوذ الحوثيين المالي، وإعادة ضبط التوازن الاقتصادي في البلاد.

غير أن تحقيق الفوائد المرجوة من هذا القرار يعتمد على كيفية استجابة الحكومة وقدرتها على استثمار الفرص المتاحة، ومعالجة التحديات التي قد تعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية الجديدة، فمن خلال استعراض المحاور السابقة، يظهر بوضوح أن العقوبات المفروضة على الحوثيين قد تؤدي إلى إضعاف قدرتهم على تمويل أنشطتهم، لكنها في الوقت ذاته تفرض تحديات على الاقتصاد اليمني ككل، مما يستدعي استجابة حكومية متكاملة لضمان الاستفادة القصوى من الوضع الجديد.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الورقة:

1. التصنيف يمثل ضربة اقتصادية مباشرة للحوثيين لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى انهيارهم الفوري، إذ أن الجماعة تمتلك قنوات غير رسمية للتمويل، مثل السوق السوداء، والتهريب، والتعاملات النقدية غير المنظمة، مما يعني أن العقوبات وحدها لن تكون كافية للقضاء على قدرتهم المالية ما لم يتم تعزيز تنفيذها بآليات رقابية صارمة.

2. تقييد التحويلات المالية وحركة الأموال الدولية سيؤثر على قدرة الحوثيين على استلام الدعم المالي الخارجي، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تباطؤ في التحويلات القادمة إلى اليمن ككل، مما قد ينعكس سلبًا على المواطنين، خصوصًا في المناطق المحررة إذا لم تتخذ الحكومة تدابير استباقية لضمان استمرار تدفق التحويلات عبر قنواتها الرسمية.

3. العقوبات المفروضة على التجارة غير المشروعة، وخصوصًا تجارة النفط، ستحدّ من قدرة الحوثيين على تمويل أنشطتهم العسكرية والإدارية، لكن نجاحها مرهون بمدى تعاون الدول المجاورة والجهات الفاعلة في المجتمع الدولي لمنع عمليات التهريب التي قد تشكل بديلًا لهم.

4. الحكومة الشرعية تمتلك فرصة ذهبية لتعزيز سيطرتها على الاقتصاد الوطني من خلال جذب الاستثمارات، وتوجيه التجارة عبر المنافذ والموانئ التي تديرها، وإعادة بناء الثقة بالنظام المصرفي الرسمي، لكن هذه الفرصة قد تضيع إذا لم تتخذ الحكومة إجراءات عاجلة لتحفيز القطاع الخاص وضمان بيئة اقتصادية مستقرة.

5. التحديات الأمنية قد تشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق الفوائد الاقتصادية المتوقعة، إذ أن الحوثيين قد يلجؤون إلى تصعيد الهجمات على المنشآت الاقتصادية الحيوية مثل الموانئ، والمطارات، وخطوط الإمداد، مما قد يؤثر على تدفق التجارة والاستثمارات، ما لم يتم تعزيز الأمن في المناطق المحررة.

6. إصدار التراخيص الإنسانية من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) يسمح باستمرار تدفق المساعدات والسلع الأساسية، لكنه في الوقت ذاته يمنح الحوثيين بعض الثغرات التي قد يستغلونها لاستمرار تدفق الموارد إلى مناطق سيطرتهم، مما يعني أن العقوبات لن تكون فعالة بالكامل إلا إذا تم فرض رقابة صارمة على تنفيذ هذه التراخيص وضمان عدم استغلالها من قبل الجماعة.

7. غياب استراتيجية حكومية واضحة لاستثمار هذا التصنيف قد يؤدي إلى إهدار الفرص المتاحة، إذ أن الاستفادة الحقيقية من العقوبات تتطلب تخطيطًا دقيقًا، وإجراءات عملية لتعزيز المؤسسات الرسمية، وتحفيز الاستثمار، وضمان استمرار تدفق التجارة والتمويل عبر القنوات الشرعية.

8. التأثيرات غير المباشرة للعقوبات قد تؤثر على التعاملات المالية والتجارية مع الشركات الدولية، إذ قد تتجنب بعض الشركات والمصارف التعامل مع اليمن ككل خوفًا من التعقيدات القانونية، مما يتطلب تدخلًا حكوميًا واضحًا لتوضيح أن العقوبات تستهدف الحوثيين فقط، ولضمان عدم تأثر النشاط الاقتصادي في المناطق المحررة.

9. التحديات السياسية والدبلوماسية قد تعيق تنفيذ العقوبات بشكل صارم، إذ من المتوقع أن تضغط بعض الدول أو المنظمات الدولية باتجاه تخفيف القيود، خاصة إذا زادت المخاوف بشأن الأوضاع الإنسانية، مما يستدعي جهدًا دبلوماسيًا مكثفًا من الحكومة

الشرعية لضمان استمرار تطبيق العقوبات بفعالية.

يمثل تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية تطورًا مهمًا يمكن أن يكون نقطة تحول لصالح الحكومة الشرعية إذا تم استثماره بشكل صحيح، ومع ذلك، فإن نجاح الحكومة في الاستفادة من هذا القرار يعتمد على مدى قدرتها على تنفيذ سياسات فعالة، ومواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي لضمان تنفيذ العقوبات بشكل صارم دون التأثير سلبًا على النشاط الاقتصادي في المناطق المحررة.

خامسًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الورقة، يتضح أن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية يتيح فرصة استراتيجية للحكومة الشرعية لتعزيز سيطرتها الاقتصادية وإضعاف نفوذ الجماعة المالي، ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تنفيذ استراتيجيات متكاملة على عدة مستويات، تشمل الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والدبلوماسية، لضمان الاستفادة القصوى من القرار، ومعالجة أي تداعيات سلبية قد تنشأ عنه.

ولتحقيق ذلك، يجب على الحكومة اتباع نهج استباقي قائم على التخطيط السليم والتنسيق الفعّال مع الشركاء الدوليين، ومن هذا المنطلق، نطرح فيما يلي أبرز التوصيات التي ينبغي على الحكومة تبنيها لضمان تحقيق أقصى استفادة من التصنيف وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المناطق المحررة.

1. **تعزيز الرقابة على النظام المالي والقطاع المصرفي:**

- فرض رقابة مشددة على التحويلات المالية لضمان عدم استغلال الحوثيين للحوالات الشخصية في تمويل عملياتهم، من خلال تعزيز التعاون مع البنوك المحلية والدولية، وتطوير أنظمة الامتثال المالي.

- إلزام جميع المؤسسات المالية وشركات الصرافة بالتعامل حصريًا عبر البنك المركزي اليمني في عدن، لمنع الحوثيين من استغلال أي قنوات مالية غير خاضعة للرقابة.

- العمل مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) والمؤسسات المالية الدولية لضمان استمرار تدفق التحويلات المالية إلى اليمن، مع فرض قيود صارمة على أي تعاملات قد يستفيد منها الحوثيون.

- إطلاق مبادرات لدمج الاقتصاد غير الرسمي بالنظام المصرفي الرسمي، من خلال تقديم حوافز للشركات والمواطنين لاستخدام القنوات المالية الشرعية.

2. **استغلال العقوبات لتعزيز السيطرة على التجارة والمنافذ الجمركية:**

- تسريع عملية تطوير وإدارة الموانئ والمنافذ الجمركية الخاضعة لسيطرة الحكومة، وتقديم تسهيلات تجارية لجذب الموردين والتجار الذين لم يعد بإمكانهم التعامل مع الحوثيين.

- التنسيق مع الشركات الدولية لضمان استمرار تدفق السلع الأساسية عبر المنافذ الشرعية، مع تقديم ضمانات قانونية للموردين الدوليين الذين يتجنبون التعامل مع السوق اليمنية خوفًا من العقوبات.

- تشديد الرقابة على حركة التهريب بين المناطق المحررة والمناطق الخاضعة للحوثيين، ومنع الجماعة من استخدام الاقتصاد الموازي لتعويض خسائرها المالية الناتجة عن العقوبات.

- تعزيز التعاون مع الدول المجاورة لتنسيق الجهود في مكافحة التهريب والأنشطة غير المشروعة التي قد يستفيد منها الحوثيون في الالتفاف على العقوبات.

3. **تحسين البيئة الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال:**

- إطلاق حزمة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى جذب المستثمرين المحليين والدوليين، بما يشمل تقديم حوافز ضريبية، وتبسيط الإجراءات القانونية، وتحسين البنية التحتية في المناطق المحررة.

- الترويج للمناطق المحررة كوجهة آمنة للاستثمار، بالتنسيق مع المنظمات الاقتصادية الدولية، لضمان تدفق الاستثمارات التي يمكن أن تعزز الاقتصاد المحلي.

- تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الموارد المالية والمساعدات الدولية، لضمان استخدامها في مشاريع تنموية مستدامة، واستعادة ثقة المجتمع الدولي في قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد.

- الاستفادة من العقوبات المفروضة على الحوثيين للتفاوض مع الشركاء الدوليين للحصول على دعم مالي إضافي، موجه لمشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار.

4. **تطوير استراتيجية حكومية متكاملة لاستثمار التصنيف:**

- إعداد خطة عمل واضحة تحدد كيفية استغلال العقوبات لتحقيق مكاسب اقتصادية، تشمل جميع القطاعات، من المالية إلى التجارية والاستثمارية.

- تأسيس وحدة متخصصة داخل الحكومة لمتابعة تنفيذ العقوبات واستثمار نتائجها اقتصاديًا، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والمنظمات المالية.

- تعزيز التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية المعنية، وخاصة البنك المركزي، ووزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة، لضمان تنفيذ السياسات الاقتصادية بفعالية.

- إطلاق حملة تواصلية ودبلوماسية دولية لتوضيح أن العقوبات تستهدف الحوثيين فقط، وليس الاقتصاد اليمني ككل، مما يسهم في طمأنة الشركات والبنوك الدولية لمواصلة تعاملاتها مع الحكومة الشرعية.

5. **معالجة التحديات الأمنية لحماية الاستقرار الاقتصادي:**

- تعزيز الأمن في المناطق المحررة لحماية الموانئ والمنافذ التجارية من أي تهديدات حوثية، بما يشمل تأمين المنشآت الاقتصادية الحيوية مثل حقول النفط والموانئ والمناطق التجارية.

- توسيع نطاق العمليات الأمنية لمكافحة التهريب، ومنع الحوثيين من استغلال شبكات السوق السوداء لتعويض خسائرهم الاقتصادية.

- تعزيز التعاون الأمني مع الشركاء الدوليين لضمان حماية المصالح الاقتصادية للحكومة الشرعية، خاصة فيما يتعلق بتأمين الممرات البحرية والحدود البرية.

- وضع آليات للحد من تأثير أي تصعيد عسكري حوثي على النشاط الاقتصادي، بما في ذلك إنشاء خطط طوارئ لضمان استمرارية تدفق السلع والخدمات الأساسية في حال وقوع أي هجمات تستهدف البنية الاقتصادية.

6. **تعزيز الدور الدبلوماسي للحفاظ على الدعم الدولي:**

- العمل مع المجتمع الدولي لضمان استمرار تطبيق العقوبات بفعالية، وعدم تخفيفها تحت أي ضغوط سياسية أو إنسانية قد يحاول الحوثيون استغلالها.

- التنسيق مع المنظمات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لضمان استقرار القطاع المالي اليمني، وتوفير الدعم التقني والمالي للحكومة الشرعية.

- تعزيز العلاقات مع الدول الداعمة للحكومة الشرعية، وحشد دعم إضافي لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، لضمان استدامة التأثير الإيجابي للعقوبات.

- التواصل المستمر مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) لضمان وضوح التراخيص التجارية والإنسانية، وتجنب أي عواقب سلبية غير مقصودة على الاقتصاد اليمني.

المصادر:

1. وزارة الخارجية الامريكية متاح على الرابط:
https://www.state.gov/designation-of-ansarallah-as-a-foreign-terrorist-organization/

2. وزارة الخزانة الأمريكية، متاح في الرابط:
https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0041

3. وزارة الخزانة الأمريكية، متاح في الرابط:
https://ofac.treasury.gov/faqs/1219

مركز البحر الأحمر
للدراسات السياسية والأمنية
Red sea center
for political and security studies

@Red_sea_center
redseacenter-rsc.org
redseacenter.org@gmail.com